

Distr.: General
11 January 2023
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة

الدورة الثانية والعشرون

31-27 آذار/مارس 2023

البند 2 من جدول الأعمال المؤقت

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

جدول الأعمال المؤقت المشروح

- 1 - انتخاب أعضاء المكتب.
- 2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- 3 - الجوانب المؤسسية لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2023 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023.
- 4 - تبادل الأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن الخبرات والممارسات الواعدة في مجال تنفيذ هدي التمنية المستدامة 16 و 17.
- 5 - الآليات المؤسسية لتوفير الدعم الاقتصادي والمالي والهيكلية للتصدي لتغير المناخ، والحد من استخدام الوقود الأحفوري، وحماية التنوع البيولوجي.
- 6 - تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- 7 - إعادة ابتكار تدريب القوة العاملة في القطاع العام والتعلم المؤسسي من أجل تغيير العقلية في القطاع العام.
- 8 - إدارة المالية العامة في أوقات الطوارئ والآثار المترتبة على مصداقية الميزانيات.
- 9 - تحفيز الابتكار في القطاع العام من خلال التكنولوجيا الرقمية وقياس أثر الحكومة الرقمية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



- 10 - الاستجابة لآثار تغير المناخ في جهود بناء المؤسسات في البلدان الهشة والبلدان الخارجة من النزاع.
- 11 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للجنة.
- 12 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والعشرين.

الشروح

1 - انتخاب أعضاء المكتب

تنتخب اللجنة رئيساً وثلاثة نواب للرئيس ومقرراً للدورة الثانية والعشرين. ويتشكل المكتب من الرئيس ونواب الرئيس والمقرر. ووفقاً للممارسة المتبعة، يواصل المكتب المكون من هؤلاء الأعضاء مهامه خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين الثانية والعشرين والثالثة والعشرين وذلك استعداداً للدورة الثالثة والعشرين.

2 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

اللجنة مدعوة إلى اعتماد جدول أعمال الدورة الثانية والعشرين على أساس جدول الأعمال المؤقت الذي أقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقره 333/2022 وفي المقرر نفسه، قرر المجلس أن تُعقد الدورة الثانية والعشرون للجنة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من 27 إلى 31 آذار/مارس 2023. وتُعقد الجلسات الصباحية من الساعة 10:00 إلى الساعة 13:00 والجلسات المسائية من الساعة 15:00 إلى الساعة 18:00. ويمكن أن تُعقد الجلسات والمناسبات غير الرسمية في أوقات أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/C.16/2023/1)

3 - الجوانب المؤسسية لموضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2023 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023

سيكون الموضوع الرئيسي لدورة المجلس لعام 2023 والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023 هو "تسريع التعافي من مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات". وسيوازن المنتدى بين النظر في موضوعه الرئيسي والاستعراضات المتعمقة للهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي)، والهدف 7 (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة)، والهدف 9 (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية)، والهدف 11 (مدن ومجتمعات محلية مستدامة)، والهدف 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف) وأوجه الترابط بينها، بما في ذلك ترابطها مع أهداف أخرى مماثلة.

وسيكون موضوع اللجنة الثانية والعشرين، الذي يتواءم مع الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، هو "تحويل المؤسسات على وجه السرعة من أجل عالم أكثر شمولاً ومراعاة للبيئة وأقدر على الصمود في وقت تسوده أزمات متعددة". وستنظر اللجنة في موضوعها والأهداف التي يستعرضها المنتدى من منظور الحوكمة والإدارة العامة، مع إيلاء اهتمام خاص للطابع الشامل لجميع الأهداف، وستؤكد إسهامها في المنتدى في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

الوثائق

مذكورة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن تحويل المؤسسات على وجه السرعة من أجل عالم أكثر شمولاً ومراعاة للبيئة وأقدر على الصمود في وقت تسوده أزمات متعددة (E/C.16/2023/2) مساهمة من اللجنة في الاستعراض المواضيعي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023

4 - تبادل الأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن الخبرات والممارسات الواعدة في مجال تنفيذ هدي التنمية المستدامة 16 و 17

ستدعو اللجنة مرة أخرى، في دورتها الثانية والعشرين، عدداً صغيراً من البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية إلى الدخول في حوار تفاعلي مع الخبراء والمراقبين بشأن الجوانب المؤسسية للهدفين 16 و 17، مع مراعاة أوجه الترابط مع أهداف أخرى مماثلة. ويمكن أن يشمل هذا الحوار تأملات حول استخدام مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، التي أقرها المجلس في قراره 12/2018، كمرشد لتسريع التعافي من كوفيد-19 والتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على جميع المستويات. وسيدعى الخبراء إلى إعداد أفكار متممة للنظر فيها استناداً إلى مساهمة كل بلد من البلدان، وإلى تحديد التحديات، وطرح الأسئلة، وتقديم المقترحات التي يمكن أن تسهم في إجراءات معجلة لتحقيق الأهداف. وستواصل اللجنة أيضاً نظرها في أفضل السبل لدعم تنفيذ خطة عام 2030 والنهج العملية المنحى للنهوض بعقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالبناء على عملية الاستعراضات الوطنية الطوعية التي أجراها المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

الوثائق

ورقة غرفة اجتماعات بشأن تبادل الأقران مع البلدان التي تجري استعراضات وطنية طوعية والمدن التي تجري استعراضات محلية طوعية بشأن الهدفين 16 و 17

5 - الآليات المؤسسية لتوفير الدعم الاقتصادي والمالي والهيكلية للتصدي لتغير المناخ، والحد من استخدام الوقود الأحفوري، وحماية التنوع البيولوجي

لاحظت اللجنة، في دورتها الحادية والعشرين، أن تجزئة المسؤولية عن مكافحة تغير المناخ والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وحمايتها واستعادتها تشكل عائقاً مؤسسياً رئيسياً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة 13 و 14 و 15. وأوصت اللجنة بأن تعطي الحكومات الأولوية للآليات التي تتوخى تحقيق الاتساق على صعيد السياسات، مثل إدارة النظم الإيكولوجية والتنمية العمرانية، لمواجهة هذا التحدي. ولاحظت اللجنة أيضاً أن الأطر التنظيمية المبسطة والتوزيع الواضح للمسؤوليات عبر جميع مستويات الحكومة كانت جزءاً من الحل، إلى جانب زيادة القدرات في مجال محاسبة رأس المال الطبيعي.

وستواصل اللجنة، في دورتها الثانية والعشرين، نظرها في كيفية بناء مؤسسات قوية للتصدي لتغير المناخ، ومن أجل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، مع الإشارة بوجه خاص إلى قدرة الحكومات دون الوطنية على الحصول على التمويل اللازم للتكيف مع تغير المناخ وإدارته بالتعاون مع السلطات الوطنية.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن المؤسسات العامة ودعم التمويل المتعلق بالمناخ
(E/C.16/2023/3)

6 - تطبيق مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

في دورتها التاسعة عشرة، ستركز اللجنة مناقشتها على ربط مبادئ الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة بالإجراءات الإقليمية والوطنية الرامية إلى بناء مؤسسات قوية من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. ورحبت اللجنة، في دورتها العشرين، بإعداد دراسات إقليمية عن تنفيذ المبادئ، ولاحظت مع التقدير الجهود المبذولة لتحديد واستعراض المبادئ التوجيهية الفنية ذات الصلة المراد بها تفعيل هذه المبادئ في شكل مذكرات إرشادية للاستراتيجيات. وخلصت اللجنة إلى أن النظر بمزيد من التعمق في الدراسات الإقليمية يمكن أن يكون مفيداً، والشيء نفسه ينطبق على مواصلة مناقشة حالة القطاع العام واتجاهاته في مجالات ممارسة محددة ونظراً للدور الأساسي الذي تؤديه السلطات المحلية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، نظرت اللجنة في دورتها الحادية والعشرين في مسائل تتعلق بتطبيق المبادئ على الصعيد دون الوطني.

وستدرس اللجنة في دورتها الثانية والعشرين تطبيق المبدأ من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تنظر أيضاً فيما إذا كانت ستتسبب مناقشتها لمؤشرات الحوكمة الفعالة من أجل التنمية المستدامة، إلى جانب خيارات العمل في المستقبل في هذا المجال.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن تعزيز مبدأ الحوكمة المتعلق بالمشاركة في دعم أهداف التنمية المستدامة (E/C.16/2023/4)

ورقة غرفة اجتماعات بشأن معرفة أين تقف البلدان في طريقها إلى عام 2030

ورقة غرفة اجتماعات بشأن استخدام مؤشرات الحوكمة في عمليات الاستعراض الوطنية والمحلية الطوعية

7 - إعادة ابتكار تدريب القوة العاملة في القطاع العام والتعلم المؤسسي من أجل تغيير العقلية في القطاع العام

ناقشت اللجنة في الدورات السابقة تحديات توعية الموظفين الحكوميين وبناء كفاءاتهم ومهاراتهم، بما في ذلك المهارات الرقمية، وإعداد المؤسسات والسياسات من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وأشارت إلى أن الفهم الشامل لنطاق وقدرات القوة العاملة في القطاع العام سيكون مفيداً في بناء مؤسسات قوية، وشجعت البلدان على سد الثغرات الموجودة في قدرات القوة العاملة في القطاع العام، بما في ذلك الثغرات في المهارات الرقمية، في سياق الاستراتيجيات الوطنية للموارد البشرية واستراتيجيات التنمية الوطنية. وشددت اللجنة على الدور التمكيني الذي يمكن أن يؤديه التفكير النقدي والتفكير المعقد والتفكير الاستشراقي والتفكير التصميمي ومهارات التفاوض والذكاء العاطفي في الابتكار في القطاع العام. ويمكن إيلاء الاهتمام لطرائق العمل الجديدة، ومعالجة أوجه عدم المساواة في نظم التعويضات، وتوسيع قدرة القوة العاملة على الصعيد دون الوطني، واجتذاب الشباب إلى القطاع العام. ورأت اللجنة أيضاً أنه ينبغي اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز

التأهيل المهني، والاستثمار في المهارات الرقمية، وتحديث أطر الكفاءات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع النهوض بالعدالة الاجتماعية في تصميم الخدمات العامة وتقديمها.

وستواصل اللجنة، في دورتها الثانية والعشرين، نظرها في المسائل المتعلقة بالقوة العاملة في القطاع العام مع التركيز على إعادة ابتكار التدريب والتعلم المؤسسي من أجل تغيير العقلية في القطاع العام.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن إعادة ابتكار تدريب القوة العاملة في القطاع العام والتعلم المؤسسي من أجل تغيير العقلية (E/C.16/2023/5)

8 - إدارة المالية العامة في أوقات الطوارئ والآثار المترتبة على مصداقية الميزانيات

ناقشت اللجنة، في الدورات السابقة، مسائل متصلة بتعبئة موارد الميزانية وتخصيصها وإدارتها، ولاحظت أن بناء قدرات إدارة مالية عامة تتسم بالكفاءة على الصعيدين الوطني والمحلي، بالإضافة إلى قدرات رقابية كافية، ما زال من التحديات الكبرى. وتتطلب الإدارة المالية السليمة تولي المسؤولية الكاملة عن التدفقات المحلية والدولية، والحد من التدفقات المالية غير المشروعة والفساد، وتعزيز الشفافية المالية، والميزنة التشاركية والقائمة على الأداء، وتطبيق اللامركزية المالية بما يتناسب مع القدرات والترتيبات المؤسسية دون الوطنية في البلدان. وأوصت اللجنة بتعميم مراعاة أهداف التنمية المستدامة في استراتيجيات التمويل الوطنية من أجل سد الفجوة بين أولويات السياسات والإنفاق الحكومي الفعلي، ولضمان ألا يتوقف تحقيق التنمية المستدامة، في أقل البلدان نمواً، على المعونة وحدها. ويمكن التعجيل بوتيرة تحقيق الأهداف إذا أدمجت الأهداف في الميزانيات الوطنية ودون الوطنية ونُفذت هذه الميزانيات بفعالية. وسيطلب هذا الجهد إعادة تنظيم الميزانيات على أساس الأنشطة والبرامج، وهو ما يتطلب اتخاذ قرار استراتيجي من جانب القادة السياسيين، وكذلك بذل جهود على المستوى التقني. ويلزم أيضاً توسيع نطاق الجهود المبذولة لتعزيز تمويل الحكومات المحلية وإدارتها المالية، بوسائل منها بذل جهود متضافرة على الصعيد العالمي للتصدي للتحديات الشديدة المتعلقة بالميزانية والمخاطر المالية التي تواجهها الحكومات على الصعيد الوطني.

وستركز اللجنة، في دورتها الثانية والعشرين، على إدارة المالية العامة في أوقات الطوارئ والآثار المترتبة على مصداقية الميزانيات.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن إدارة المالية العامة في أوقات الطوارئ والآثار المترتبة على مصداقية الميزانيات (E/C.16/2023/6)

9 - تحفيز الابتكار في القطاع العام من خلال التكنولوجيا الرقمية وقياس أثر الحكومة الرقمية

أكدت اللجنة، في دورتها الحادية والعشرين، أن رقمنة الحكومة والمجتمع لا تزال توفر فرصاً هائلة لتحقيق قفزة نوعية في التنمية، وتحسين تقديم الخدمات العامة، ومكافحة الفساد، والحد من أوجه عدم المساواة، وتحسين العلاقات بين الدول والمواطنين، شريطة أن تدار بطريقة عادلة وأخلاقية ومتمحورة حول الإنسان. وهناك حاجة ماسة إلى بذل جهود لسد الفجوات الرقمية إذا أريد للتحويل الرقمي أن يحقق كامل

إمكاناته، إلى جانب تحسين إدارة البيانات وزيادة الاهتمام بالتخفيف من المخاطر الناشئة عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل الذكاء الاصطناعي ووسائل التواصل الاجتماعي، من خلال نظم ومعايير سياساتية وتنظيمية جديدة.

وستدعى اللجنة في دورتها الثانية والعشرين إلى النظر في المسائل المتعلقة بتحفيز الابتكار في القطاع العام من خلال التكنولوجيا الرقمية وقياس أثر الحكومة الرقمية.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن الرقمنة والابتكار في القطاع العام (E/C.16/2023/7)

10 - الاستجابة لآثار تغير المناخ في جهود بناء المؤسسات في البلدان الهشة والبلدان الخارجة من النزاع

شدت الجمعية العامة في قرارها 262/70 المتعلق باستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام، على أهمية توثيق التعاون بين المجلس ولجنة بناء السلام، وشجعت اللجنة على الاستفادة من خبرات الهيئات الفرعية المختصة التابعة للمجلس.

وفي الدورات السابقة، نظرت اللجنة في مسألة إشراك الجهات صاحبة المصلحة في البلدان الخارجة من النزاع. وخلصت، في جملة أمور، إلى أن إعادة إرساء الشرعية وبناء الثقة من التحديات الكبرى التي تواجهها المجتمعات التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع، حيث يمكن أن تكون جماعات معينة قد استُبعدت بصورة منهجية وأن تكون مؤسسات الجيش والشرطة وغيرها من المؤسسات معروفة بممارساتها القمعية أو الفاسدة. وناقشت اللجنة المسائل الأساسية المتعلقة بتعزيز الأمن وإمكانية وصول الجميع إلى العدالة وسبل دعم بناء المؤسسات في تلك المجالات. وفيما يتعلق بجائحة كوفيد-19، لاحظت اللجنة أن القادة المحليين ومنظمات المجتمع المدني يمكن أن يكونوا شركاء أساسيين في مساعدة برامج التلقيح التي تعتمد على الثقة والشرعية، في حين أن وجود معلومات واضحة ومتحقق منها أساسي للتغلب على التحديات المتعلقة بالأخبار المضللة وعدم الثقة بالحكومات. وشددت اللجنة أيضا على أن استدامة السلام تتوقف على مشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة في بناء المؤسسات على نحو طويل الأجل يتسق مع المعايير المحلية والحقائق السياسية؛ غير أن التقدم في بناء مؤسسات قوية كثيرا ما يعوقه التركيز على الحاجة القصيرة الأجل إلى الأمن والمصالح السياسية والتبعية الخارجية.

وستنظر اللجنة، في دورتها الثانية والعشرين، في أثر تغير المناخ على جهود بناء المؤسسات في البلدان الهشة والبلدان الخارجة من النزاع.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها الورقة المتخصصة بشأن بناء مؤسسات قوية للربط بين البيئة وبناء السلام في البلدان المتضررة من النزاعات (E/C.16/2023/8)

11 - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والعشرين للجنة

وفقاً لقرار الجمعية العامة 305/72، ينبغي للجنة أن تعتمد موضوعاً لدورتها الثالثة والعشرين يتواءم مع الموضوع الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ودورة المجلس لعام 2024، مع مواصلة تناول ما يلزم من مسائل لأداء مهامها الأخرى. وستقرر الجمعية العامة الموضوع الرئيسي لعام 2024 في دورتها السابعة والسبعين.

وقد تود اللجنة أن تنتظر، لدى مناقشة مشروع جدول أعمالها المؤقت للدورة الثالثة والعشرين، في التفكير في برنامج عمل مؤقت للفترة من 2023 إلى 2025، استناداً إلى الخبرة المكتسبة والإنجازات التي تحققت في السنوات السابقة. ويمكن أن ينظر أعضاء اللجنة فيما إذا كان القيام بذلك سيسهم في أعمال اللجنة وفي زيادة تعزيز مكانتها من خلال الدراسة الاستشرافية للمسائل الحاسمة في مجال الحوكمة والإدارة العامة ذات الصلة بتنفيذ ومتابعة خطة عام 2030.

12 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الثانية والعشرين

تعتمد اللجنة تقريراً عن أعمال دورتها الثانية والعشرين يُقدم إلى المجلس. ووفقاً لقرار الجمعية العامة 305/72، ينبغي لعمل اللجنة أن يعكس الحاجة إلى نهج متكامل وعملي المنحى إزاء أهداف التنمية المستدامة وأن يستند إلى استعراض قوي قائم على الأدلة للتقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة 1/68، ينبغي أن تدرج اللجنة في تقريرها موجزاً تنفيذياً وينبغي أن يكون التقرير وجيزاً وأن يحدد بوضوح الاستنتاجات والتوصيات والمسائل التي قد تتطلب من المجلس الانتباه إليها و/أو اتخاذ إجراءات بشأنها.